

Distr.: General
25 October 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

في ضوء التطورات الأخيرة، إنني ملزم مرة أخرى بأن أوجه انتباه المجتمع الدولي العاجل إلى السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية المتزايدة في فلسطين المحتلة. فإسرائيل، غير المكترثة للمطالبات المستمرة بوقف أعمالها، بما فيها مطالبات مجلس الأمن، تمضي في استعمارها لأرضنا وقمعها المنهجي لشعبنا دون عقاب، واثقة من أنها لن تُخضع للمساءلة بموجب القانون.

وقد أفضى هذا الإفلات من العقاب إلى التجرؤ على القيام بعدة أمور منها اعتداء آخر من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في محاولة واضحة لتخويفها وإسكات صوتها المُبلغ عن الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني ولفضح تلك الانتهاكات. فها هو الوزير الإسرائيلي غانتس يعلن اليوم، وهو مطمئن على ما يبدو إلى أنه لن تكون هناك عواقب لمثل هذا العدوان على المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، تصنيف ست منظمات فلسطينية رائدة في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني كمنظمات "إرهابية". ومن المنظمات المستهدفة تحديدا مؤسسة الحق، وهي منظمة بارزة من منظمات حقوق الإنسان؛ ومؤسسة الضمير، التي تدعم المعتقلين السياسيين والأسرى الفلسطينيين؛ واتحاد لجان العمل الزراعي؛ ومركز بيسان للبحوث والإنماء؛ واتحاد لجان المرأة الفلسطينية؛ والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين.

وهذا الافتراء الكاذب والتشهيري يأتي ضمن حملة منهجية ضد المجتمع المدني الفلسطيني لإقحامه على فضح جرائم الاحتلال، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة ضد النساء والأطفال. وهو تعدي آخر على حق الشعب الفلسطيني الأساسي في معارضة هذا الاحتلال غير القانوني وفضح جرائمه ومقاومتها. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بمثل هذا الاعتداء الصارخ دون عواقب.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وندعو مجلس الأمن والجمعية العامة وجميع الجهات الفاعلة المعنية الأخرى إلى أن تدين وترفض بوضوح هذه الأعمال التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال وتدافع عن حق هذه المنظمات في الاضطلاع بأدوارها في المجتمع المدني والعمل دون اضطهاد، وأن تدافع عن حق الشعب الفلسطيني في الذود عن حريته وحقوق الإنسان الواجبة له وتقف ضد هذا التشهير والتجريد من الإنسانية المستمرين. وعلاوة على ذلك، نؤكد أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤولة مسؤولية كاملة عن سلامة موظفي هذه المنظمات بعد هذا التحريض الافتراضي ضدهم.

وهذه هي حقيقة الحالة المضطربة في فلسطين المحتلة، التي تجرّم فيها إسرائيل جميع الوسائل السلمية والمشروعة، بينما تمنح نفسها حرية التصرف كما يحلو لها مواصلة سلسلة جرائمها ضد شعبنا وهي تتذرع بالذريعة الزائفة تلو الأخرى. وفي هذا الصدد، وكما حذر منه مرارا وتكرارا، وخلافاً "للهدوء" الذي توهم به إسرائيل وتروّج له، فإن سياساتها الاستيطانية الاستعمارية المدمرة تزداد حدة يوما بعد يوم، مع اعتبار القدس هدفها الرئيسي. ويتعرض الفلسطينيون في مدينة القدس لوابل من الهجمات التي ترعاها الدولة والتدابير غير القانونية التي تروم بشكل صارخ تشريدهم من ديارهم وأراضيهم في إطار عملية تجريد من الممتلكات وتشريد تدريجية مستمرة.

والوضع في القدس حرج، فالمستوطنات غير القانونية تُبنى والمنازل تُهدم والطرد القسري والاستيلاء على الأراضي يمارسان، حيث أن إسرائيل تنفذ مخططا محموما غايتة عزل المدينة عن بقية الضفة الغربية المحتلة. وعلى نحو ما أكدت الدكتورة حنان عشاوي في جلسة مجلس الأمن المعقودة في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021، فإن "القدس مستهدفة في حملة متعمدة من الضم والتشويه. وتعلن إسرائيل الآن بوقاحة عزمها على استكمال الحصار الاستيطاني للقدس وتدمير تواصل أراضي الضفة الغربية بخطتها الاستيطانية المشينة في المنطقة E-1، ومطار قلنديا، وبيشبات زئيف، وجيفت هاماتوس".

وبعد 48 ساعة فقط من انعقاد جلسة مجلس الأمن، أعلنت الحكومة الإسرائيلية ما يسمى "بالموافقة المسبقة" على البناء غير القانوني لأكثر من 3 000 وحدة استيطانية. وبما أن هذا الإعلان يتناقض مرة أخرى تناقضا صارخا مع كل مبدأ ومعيار ما فتى المجلس يؤكد، فإن الكرة مرة أخرى في ملعب المجلس وأدواته وآلياته القانونية لضمان إعمال المساءلة كما يلزم. وإن استمرار النقاعس عن اتخاذ إجراءات لن يؤدي سوى إلى مكافأة المخططات الاستعمارية الإسرائيلية وتشجيع إفلاتها من العقاب، كما ثبت مرارا وتكرارا.

وقد دعت الأمم المتحدة على مدى عقود إلى وقف الأنشطة الاستيطانية الاستعمارية الإسرائيلية. فقد اتخذ أكثر من 800 من قرارات الجمعية العامة و 80 من قرارات مجلس الأمن، ولكن لم تُتخذ أي تدابير ملموسة لإنهاء أعمال إسرائيل غير القانونية أو عكس اتجاه تلك الأعمال أو حتى ردع إسرائيل عن القيام بها، مما يسمح لها بترسيخ احتلالها وتخريب الحل القائم على وجود دولتين وتوطيد نظام الفصل العنصري المطبق ضد الشعب الفلسطيني. وفي حين يواصل مجلس الأمن التداول، ولكنه يقصر دون التصرف أو فرض عواقب، فإن إسرائيل تجد في سنّ القوانين التمييزية وتمضي في تنفيذ الهندسة الديمغرافية، وزرع المستوطنات غير القانونية، ونقل السكان وتفتيت الأرض الفلسطينية، في انتهاك خطير للقانون الدولي.

ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل مرة أخرى بأن توقف فوراً جميع أنشطتها الاستيطانية غير القانونية بكافة أشكالها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولا بد أن

تقي إسرائيل بالتزاماتها القانونية، بما في ذلك بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، على نحو ما أعيد تأكيده في قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، أو أن تواجه عواقب سلوكها المارق.

وعلى نحو ما أكد السيد دانيال ليفي في إحاطته المقدمة أمام مجلس الأمن، في 19 تشرين الأول/أكتوبر أيضا، "هناك نقص في المساءلة عندما يتعلق الأمر بالإجراءات الإسرائيلية. وإذا استمرت سياسات إسرائيل غير المشروعة والتي تقوض السلام في إفلات من العقاب فلا ينبغي أن نتوقع أي تغيير إيجابي". وإذ توشك أن تحل الذكرى الخامسة لاتخاذ القرار 2334 (2016)، فإن الرد على الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة رد واضح: التنفيذ. إذ يجب على المجلس أن يتمسك بميثاق الأمم المتحدة وأن يتابع تشريعاته الخاصة حتى تُنفذ. وهذه هي الطريقة الوحيدة لإحداث تغيير إزاء الحالة في فلسطين المحتلة وإنفاذ آفاق التوصل إلى حل عادل وإحراز التقدم نحوه.

ويجب أن يشمل ذلك اتخاذ إجراءات لإعمال القانون والتوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن القدس الشرقية المحتلة. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى اتخاذ التدابير اللازمة للتمسك بالقانون الدولي في الوقت الذي تواجه فيه مدينة القدس الشريف حالة متدهورة خطيرة. ففيها، تواصل جماعات المستوطنين المتطرفة التي ترعاها الدولة عمليات اقتحامها المنسقة للمسجد الأقصى، مرفوقة بقوات الاحتلال الإسرائيلية، مما يستفز المصلين وينتهك حرمة الحرم القدسي الشريف ووضعه التاريخي والقانوني الراهن. ومن الواضح أن هذه الاستقراعات والاعتداءات المتكررة تبثغي تأكيد السيطرة والسيادة الإسرائيليتين على الحرم الشريف، كجزء لا يتجزأ من محاولات إسرائيل لترسيخ احتلالها وطمس هوية القدس، بأبعادها الفلسطينية والعربية والإسلامية والمسيحية.

وننبه مرة أخرى إلى أن هذا السلوك، إلى جانب المحاولات المستمرة لتغيير ديمغرافية القدس وطابعها ووضعها القانوني، بوسائل منها الاستيلاء على منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم وبنيتهم التحتية وهدمها، يلحق ضررا بالغا بسلطان القدس الفلسطينيين ويؤجج التوترات الدينية بتهور، ويجب وقفه. وبالتالي، فإن ضمان الإخضاع للمساءلة أمرٌ مستعجل.

وتدابير المساءلة ضرورية أيضا كوسيلة لتوفير ما يُحرّم منه الشعب الفلسطيني منذ زمن طويل من حماية دولية رغم استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في ارتكاب العنف وانتهاكات حقوق الإنسان ضده، مما يلحق الضرر بالأطفال والنساء والرجال في جميع المناطق في فلسطين المحتلة كلها. وكما أفاد به مؤخرا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد أُلقي القبض في الفترة من 8 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2021 وحدها على 41 طفلا في القدس الشرقية وقُتل طفل واحد في بيت لحم، في إخلال خطير من إسرائيل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وبالالتزام بحماية الأطفال وفقا لعهود حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل.

وفي هذا الصدد، تواصل هجمات المستوطنين الإسرائيليين أيضا إلحاق الأذى بشعبنا وتواصل إرهابه. وقد بدأ قطف الزيتون الخريفي في فلسطين، استمرارية لتقليد مقدس توارثته أجيال وأجيال، لكن العنف والتحريض الإسرائيليين يفسدانه. وبينما تمنع قوات الاحتلال الإسرائيلية القاطنين من الوصول إلى أراضيهم، ترتكب حشود المستوطنين مضايقات وهجمات منهجية ومنسقة على الأسر الفلسطينية، وتلحق إصابات بالمدينين، وتعوق سبل العيش من خلال تدمير أدوات القطف والممتلكات، وتضرم النار في أشجار الزيتون، وتسرق الطواف، وتفسد هذا الاحتفال السنوي بالثقافة والتاريخ الفلسطينيين. ففي مثال واحد فقط، في

20 تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت حشود المستوطنين بساتين الزيتون في المزرعة القبلية، بالقرب من رام الله، وقطعت أكثر من 200 شجرة زيتون، معظمها يتراوح عمره بين 40 و 50 عاما، وهو ما ينضاف إلى أكثر من 1 500 شجرة دُمرت أو اقتُلعت هذا العام، على نحو ما وثقته المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية نفسها.

ونقّر بالدعم الذي قدمه العديد من أعضاء المجتمع الدولي الموجودين في فلسطين المحتلة الذين رافقوا القاطنين الفلسطينيين على سبيل التضامن معهم وتوفير الحماية الرمزية لهم من هذه الهجمات. وهنا، نكرر نداء القنصلية العامة البريطانية، ديان كورنر، إذ قالت: "يجب محاسبة المستوطنين المسؤولين عن الجرائم ضد الفلسطينيين، وينبغي أن تحقق السلطات الإسرائيلية في الحوادث بدقة، وينبغي لها أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية الفلسطينيين من هذا العنف". وعلاوة على ذلك، وبما أن موسم قطف الزيتون حاسم بالنسبة لسبل عيش مئات الآلاف من الأسر الفلسطينية، فإننا نشدد على النداء الذي وجه مؤخرا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأنه: "يجب على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تكفل قدرة الفلسطينيين على المشاركة في هذا النشاط والاستفادة منه استفادة كاملة. ويشمل ذلك ضمان وصول المزارعين إلى بساتين الزيتون على مدار العام، وحماية أشجارهم وممتلكاتهم الزراعية من التلف والسرقة".

وإن قضية فلسطين، بوصفها البند الأقدم على جدول أعمال الأمم المتحدة للسلام والأمن، قضية تهم المجتمع الدولي بأسره. ويخطئون من يعتقدون أن هذه المسألة يمكن تهيمشها أو وضعها جانبا أو التقليل من شأنها. والقانون الدولي والميثاق يقتضيان اتخاذ إجراءات لتسوية هذه المظلمة ووضع حد لها. وعلى نحو ما نبهت إليه الدكتورة عشراوي أمام مجلس الأمن فإن: "أوضاع الظلم والقمع المتفجرة لا تنقلص؛ إنها تتسع وتتفجر مع عواقب وخيمة".

ويجب التمسك بالمسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين، وتظل المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن هي صون السلام والأمن الدوليين. ومن الأمور الحاسمة في هذا الصدد مكافحة الإفلات من العقاب وضمان الإخضاع للمساءلة. وفي حين يعتقد البعض أن المجلس يمضي "وقتا أكثر من اللازم" في هذه المسألة، فإن الحقيقة هي أنه لم يفعل بعد ما يكفي.

ويجب على مجلس الأمن أن يفعل المزيد، على جميع المستويات، لتأكيد سلطته في هذه المسألة وضمان تنفيذ قراراته. فحياة ومستقبل الملايين من الناس، الذين يتعرضون للقمع والحرمان من حقوقهم الأساسية بسبب احتلال غير قانوني ونظام قائم على الفصل العنصري، يتوقفان على اتخاذ إجراءات أخلاقية مسؤولة. أما حثهم مرة أخرى على مواصلة "الانتظار" و "التحلي بالصبر" وعلى التسليم بهذا القدر المُجحف، بينما يُضطهد الجيل تلو الجيل، فهو أمر لإنساني وغير مسؤول معا.

ولقد آن الأوان لإنهاء حلقة التخاصم وانعدام المساءلة المتكررين التي تطيل أمد المعاناة، وتحرم من السلام هذه الأرض التي يُبتلى الأحياء بالمحن، بل حتى الموتى لا يستطيعون أن يرقدوا بسلام، والتي فيها تدمر إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المقابر الفلسطينية القديمة في القدس وتطمسها طمسا. وفي مواجهة هذه الانتهاكات الجسيمة وهذا الإفلات الصارخ من العقاب، ندعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى اتخاذ إجراءات، متمسكا بالمسؤوليات الجماعية والفردية بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة دون إبطاء لإنهاء هذه المظلمة التاريخية وإحلال عهد جديد من السلام.

وتأتي هذه الرسالة عطا على الرسائل السابقة البالغ عددها 733 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين.

وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (A/ES-10/880-S/2021/856)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم
